الإجابة النموذجية لامتحان التدقيق البنكي

الجواب الأول: (6 ن)

1- إن للرقابة على البنوك و نتائج و تقارير التدقيق أهمية بالغة بالنسبة **لكافة الأطراف المعنية** (مساهمين، مستثمرين، مودعين، الإدارة، البنك المركزي....). 1

2- المراجع الداخلي هو شخص موظف من داخل المؤسسة و تابع لهيكلها التنظيمي، و هو مسؤول أمام **الإدارة**. 1

3- إن وجود التدقيق الداخلي **غير كاف**، و **لا يغني** عن التدقيق الخارجي للبنوك، و **إنما هو مكمل له**. 1

4- في حالة وجود مخالفات نظامية أو تحفظات محاسبية أو مجموعة من القيود فرضت على المدقق، **يمتنع المدقق عن إبداء رأيه**. 1

5- يتعرف المدقق على سياسة الإقراض العامة و مختلف إجراءات الحصول على القروض في **المرحلة التحضيرية عند تدقيق قسم القروض**. 1

6- تكمن مهمة مركزية **المستحقات غير المدفوعة** في تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع. 1

الجواب الثاني: (14 ن)

1- تتمثل **مسؤولية محافظو الحسابات** المكلفون بالرقابة على البنوك فيما يلي: (3 ن)

- الاعتماد على الأحكام و الشروط التي تنظم أعمال المراجعة و التدقيق و التقيد بمعايير و أدلة المراجعة الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق ؛ 0,25
- التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى و لو بعد إنتهاء مهمتهم في البنك المعني؛ 0,25
- رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة و في نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، ومدى احترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛ 0,25
- توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص ، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛ 0,25
- تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد إنتباههم خلال عملية التدقيق؛ 0,25
- التحقق والتأكد من صحة و سلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق. 0,25

الإجابة النموذجية لامتحان التدقيق البنكي

الجواب الأول: (6 ن)

1- إن للرقابة على البنوك و نتائج و تقارير التدقيق أهمية بالغة بالنسبة **لكافة الأطراف المعنية** (مساهمين، مستثمرين، مودعين، الإدارة، البنك المركزي....). 1

2- المراجع الداخلي هو شخص موظف من داخل المؤسسة و تابع لهيكلها التنظيمي، و هو مسؤول أمام **الإدارة**. 1

3- إن وجود التدقيق الداخلي **غير كاف**، و **لا يغني** عن التدقيق الخارجي للبنوك، و **إنما هو مكمل له**. 1

4- في حالة وجود مخالفات نظامية أو تحفظات محاسبية أو مجموعة من القيود فرضت على المدقق، **يمتنع المدقق عن إبداء رأيه**. 1

5- يتعرف المدقق على سياسة الإقراض العامة و مختلف إجراءات الحصول على القروض في **المرحلة التحضيرية عند تدقيق قسم القروض**. 1

6- تكمن مهمة مركزية **المستحقات غير المدفوعة** في تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع. 1

الجواب الثاني: (14 ن)

1- تتمثل **مسؤولية محافظو الحسابات** المكلفون بالرقابة على البنوك فيما يلي: (3 ن)

- الاعتماد على الأحكام و الشروط التي تنظم أعمال المراجعة و التدقيق و التقيد بمعايير و أدلة المراجعة الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق ؛ 0,25
- التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى و لو بعد إنتهاء مهمتهم في البنك المعني؛ 0,25
- رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة و في نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، ومدى احترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛ 0,25
- توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص ، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛ 0,25
- تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد إنتباههم خلال عملية التدقيق؛ 0,25
- التحقق والتأكد من صحة و سلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق. 0,25

2- **متطلبات** و شروط وجود تدقيق خارجي **فعال** للبنوك، وهي كما يلي: ن3

- المعرفة الكافية بقطاع البنوك ؛ ن0,5
- الكفاءة المهنية الكافية لاكتشاف الأخطاء والاختلاسات و التظليلات الجوهرية في القوائم المالية التي يعدها البنك؛ ن0,5
- المعرفة التامة لمتطلبات التدقيق الإجباري الذي يطلب من البنك؛ ن0,5
- الإستقلالية و الموضوعية والنزاهة في أداء مهمة التدقيق في البنك ؛ ن0,5
- التحلي بالمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة؛ ن0,5
- تحقيق متطلبات الجودة في ظل وجود تعقيدات في التدقيق على البنوك؛ ن0,5
- تحديد مخاطرر التظليل الجوهري للبنك ؛
- لتوفير بيئة رقابية قوية للبنك ؛
- المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة ؛
- معرفة معايير التدقيق والقواعد الأخلاقية ؛

الإلمام بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتدقيق الحسابات ؛

- التأهيل العلمي لممارسة الحكم المهني وإبداء ال رأي وتنفيذ الجوانب الرئيسة لعملية التدقيق.
- الإستعانة بالخبراء لإمتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة، مثل تقييم الأدوات المالية المعقدة، العقارات التجارية.
- ممارسة الشك المهني لما له من أهمية بالغة عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على البنك نظرا لوجود عدد من التقديرات المحاسبية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها البنك ، حيث يوضح المدقق الخارجي المعالجات المحاسبية البديلة والأفضل من تلك التي اختيرت من قبل الإدارة ، كما ويتضمن الشك المهني توثيق المنهج والأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق.

3- تقوم **المفتشية العامة** كجهاز تابع لبنك الجزائر للقيام **بعمليات الرقابة** لصالح اللجنة المصرفية وفقا **لآليتين**: ن4

- الأولى متمثلة في **الرقابة المستندية** على المستوى المركزي، من خلال التصريحات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية لصالح اللجنة المصرفية والمفتشية العامة بحيث تلزم بإرسال تقارير دورية حول وضعيتها المحاسبية أو المالية من قوائم مالية أو نسب احترازية (ملاءة، سيولة، خطر صرف...الخ)، وذلك للتأكد من مصداقية وسلامة الوثائق المحاسبية واحترامها للنسب والقواعد الاحترازية..الخ. ن2
- أما الثانية فترتبط **بالرقابة في عين المكان** أو **ميدانيا**، من خلال فرق متخصصة ترسل من طرف المفتشية للبنوك والمؤسسات المالية سواء كان موضوع تلك اللجان رقابة عامة أو شاملة أو خاصة أو تحقيقات خاصة؛ وليتحقق بالتالي هدف تقييم البنك أو المؤسسة المالية من الناحية المؤسسية (احترام القوانين و الأنظمة) أو الناحية المالية (سلامة القوائم والعمليات المصرفية موضوع الرقابة). ن2

4- يساهم **التدقيق** في تحسين **جودة القوائم المالية للبنوك** من خلال: ٥٤

- ضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، و اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، و بالتالي الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء.
- حماية أصول المؤسسة من الغش و التلاعب و الاحتيال من خلال الفحص الشامل، ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة فعلا في أقسام البنك المختلفة، و بالتالي الحصول على معلومات و بيانات ذات مصداقية لجميع الأطراف.
- زيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها. و زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها و مدى التزامها بتطبيق المعايير و الطرق المحاسبية المعتمدة و المتعارف عليها، وأتباعها بشكل منسجم من سنة لأخرى.